

Distr.: Limited
4 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة العاشرة المستأنفة الأولى

فيينا، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته العاشرة المستأنفة
الأولى، المعقودة في فيينا، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

إضافة

ثالثاً - استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١- أطلعت ممثلة للأمانة الفريق على أحدث الاتجاهات والنتائج المنبثقة من الاستعراضات المنجزة في دورة الاستعراض الثانية استناداً إلى التقرير المواضيعي (CAC/COSP/IRG/2019/10) الذي يركز على الفصل الثاني من الاتفاقية المتعلق بالتدابير الوقائية. وأشارت إلى أن الاتجاهات العامة المستبانة، استناداً إلى الخلاصات الوافية الخمس والعشرين التي كانت قد أُنجزت وقت إعداد هذا التقرير، تؤكد بعض النتائج السابقة، وتبرز في الوقت نفسه عدداً من الفوارق الجديدة.

٢- وفيما يتعلق بالتحليل المحدد للتحديات والممارسات الجيدة المستبانة، أشارت ممثلة الأمانة إلى أنها قد صنفت حسب مواد الاتفاقية. وأضافت أنه من حيث عدد التوصيات التي صدرت، فالتحديات الأكثر شيوعاً تتعلق بالقطاع العام (المادة ٧) والقطاع الخاص (المادة ١٢) وتدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤). وأبرزت أنه مقارنةً بآخر تحديث، كان عدد التحديات المستبانة فيما يتعلق بتدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤) أكبر من عدد التحديات المستبانة المتعلقة بمدونات قواعد السلوك الخاصة بالموظفين العموميين (المادة ٨)؛ ومع ذلك، لا يزال عدد التوصيات الصادرة في إطار المادة ٨ والمادة ٩ المتعلقة بالمشترى العمومية وإدارة الأموال العمومية كبيراً. وإضافة إلى ذلك، لوحظ أن جميع الدول الأطراف تقريباً تلقت توصيات بشأن المادة ٧ المتعلقة بالقطاع العام. وبصفة عامة، تلقت أكثر من ٨٠ في المائة من الدول المستعرضة توصيات بشأن معظم المواد الأخرى.

٣- وعلاوة على ذلك، أطلعت ممثلة الأمانة الفريق على الممارسات الجيدة المستبانة في إطار تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ذُكر أن العدد الأكبر من الممارسات الجيدة



المستبانة يتعلق بمجالات سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٥)، ومشاركة المجتمع (المادة ١٣)، والمشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩). ومن حيث عدد الدول، شُدِّد على أن أكثر من نصف البلدان لديها ممارسات جيدة بشأن المادتين ٥ و ٩ من الاتفاقية، في حين أن مجالي التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة ١١) والقطاع الخاص (المادة ١٢) لا يزالان المجالين اللذين استبين بشأهما أقل عدد من الممارسات الجيدة.

٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من المتكلمين عن تقديرهم للأمانة على التحليل الشامل الذي أعدته بشأن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية المتعلق بالتدابير الوقائية من جانب الدول الأطراف، وشجّعوا الأمانة على مواصلة جمع وتحليل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة من الاستعراضات التي أُجريت في إطار الدورة الثانية.

٥- وسلّط المتكلمون الضوء على أهمية آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، وأكدوا مجدداً التزام بلدانهم بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وعرض العديد من المتكلمين الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة التي حققتها بلدانهم في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الفصل الثاني منها، بما يشمل متابعة التوصيات المنبثقة من عملية الاستعراض. وبيّنوا أن تلك الممارسات الناجحة شملت اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية وإدارية مختلفة لتعزيز منع الفساد، مثل إنشاء أطر تشريعية وسياساتية فعّالة، وتطوير الأدوات المتعلقة بالنزاهة، ووضع تدابير تهدف إلى منع الفساد من خلال التثقيف العام وتعزيز نزاهة السلطة القضائية، وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وتنظيم مسألة تضارب المصالح، وتعزيز نزاهة عمليات الاشتراء، وحماية المبلّغين، وتعزيز الشفافية، وتيسير إجراءات رفع الشكاوى المتعلقة بالفساد.

٦- وأشار بعض المتكلمين على وجه الخصوص إلى إطلاق طائفة واسعة من حملات التوعية في بلدانهم، تضمّنّت برامج تثقيف مصمّمة خصيصاً ومتاحة في مختلف مراحل التثقيف في مجال منع الفساد. وفي هذا السياق، أُشيد على نطاق واسع بالدور الهام الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني.

٧- وأشار بعض المتكلمين إلى الخطوات التي اتخذتها بلدانهم من أجل تعزيز النزاهة في القطاع العام، بما في ذلك اعتماد مدونات لقواعد السلوك لقطاعات شتى في مجال الخدمة العمومية، وتعزيز نظم إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين، وتقيح التشريعات التي تنظم جوانب مختلفة متعلقة بموظفي الخدمة المدنية. وأبلغ بعض المتكلمين عن استحداث نظم لإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح باعتبارها أدوات فعّالة في منع الفساد.

٨- وأبلغ عدد من المتكلمين عن اعتماد حكوماتهم لسياسات وخطط عمل لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أكد أحد المتكلمين أن بلده قد نفذ إحدى عشرة خطة عمل في إطار استراتيجيته الوطنية لمنع الفساد، وحقّق تقدماً كبيراً في مجالات مختلفة تتراوح بين استحداث نظام إدارة لمكافحة الرشوة في القطاع الخاص واتخاذ تدابير رامية إلى تعزيز نزاهة الموظفين العموميين. وأشار متكلم آخر إلى أن بلده اتخذ موقفاً يقضي بعدم التسامح إطلاقاً مع الفساد، ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد تنطوي على اتباع نهج متعدد الوكالات حيال منع الفساد. وأضاف أن جميع الوكالات الحكومية والوزارات في بلده ملزمة بتقديم تقارير منتظمة بشأن تنفيذ هذه الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، سلّط عدّة متكلمين الضوء على أن عملية اعتماد استراتيجيات بلدانهم

لمكافحة الفساد قد استفادت من مشاركة واسعة من الجهات المعنية، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية. وقد أُجريت أيضاً مشاورات واسعة النطاق ونُظمت جلسات إعلامية من أجل ضمان فعالية هذه الاستراتيجيات.

٩- وسلطت عدّة متكلمين الضوء على أهمية التدابير التشريعية والإدارية المتعلقة بالحصول على المعلومات، ومنها سن تشريع مخصص يتناول حرية وصول الجمهور إلى المعلومات. وشُدّد على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها من بين الأدوات التي تيسر مشاركة الجمهور في مكافحة الفساد، بما في ذلك مثلاً من خلال آليات الحكومة الإلكترونية ومنصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على أهمية الترويج لتلك التكنولوجيات واستخدامها من أجل زيادة الوعي العام وتعزيز مشاركة المجتمع النشطة في منع الفساد.

١٠- وأكد عدد من المتكلمين على التقدم الذي أحرزته بلدانهم في مجال منع تضارب المصالح وحماية المبلغين. وفي هذا الصدد، شُدّد على أن عدّة دول قد سنت تشريعات محدّدة بشأن منع تضارب المصالح، كما اتخذت تدابير ملموسة لتنظيم المسائل المتعلقة بالهدايا والإكراميات والعمل الخارجي والأنشطة الخارجية بالنسبة للموظفين العموميين.

١١- وبين العديد من المتكلمين أيضاً كيفية استخدام الممارسات المتعلقة بتيسير إبلاغ هيئات مكافحة الفساد عن السلوك الفاسد من خلال قنوات متعددة، منها البريد أو الوسائل الإلكترونية والأرقام والخطوط الهاتفية الساخنة المجانية، في منع الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار عدّة متكلمين إلى ضرورة حماية المبلغين كوسيلة لتيسير هذا الإبلاغ.

١٢- وسلط المتكلمون مزيداً من الضوء على الممارسات الجيدة في مجال الاشتراء العمومي، مثل استخدام الاشتراء الإلكتروني، من أجل تعزيز نزاهة هذه العملية. وذكرت إحدى المتكلمات استخدام موثيق النزاهة في بلدها من أجل حث المنظمات المشتريّة ومقدمي العروض على عدم التورط في ممارسات فاسدة، بينما سلط متكلم آخر الضوء على استخدام إجراءات مفتوحة وشفافة في عمليات الاشتراء في بلده. وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع غسل الأموال، أبلغ عدّة متكلمين عن الممارسات المتبعة في بلدانهم من أجل تعزيز نظم مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك اعتماد المزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز شفافية الملكية الانتفاعية.

١٣- وإلى جانب الممارسات الجيدة، أعرب عدد من المتكلمين أيضاً عن شواغل بشأن التحديات التي تواجهها بلدانهم فيما يتعلق بمنع الفساد، مثل تداخل الوظائف في مختلف الأجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الفساد، ونقص الموارد اللازمة لرصد التدابير المتخذة لمكافحة الفساد، وعدم وجود شراكات كافية بين القطاعين العام والخاص.

١٤- وأشار أحد المتكلمين إلى التحديات التي تنشأ في سياق تحديد المناصب التي تعتبر عرضة للفساد على وجه خاص، وشُدّد، في هذا الصدد، على أهمية اتباع نهج قائم على تقييم المخاطر، يشمل تدابير تستهدف الموظفين العموميين. وطلب إلى الأمانة أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة التي حققتها الدول في هذا المجال، بما في ذلك معلومات عن الدول التي حققت تقدماً في هذا الصدد. واقترح المتكلم أيضاً عقد حلقات نقاش بشأن تحديد المناصب التي تعتبر عرضة للفساد على وجه خاص في الاجتماعات المقبلة.

١٥- وعرض العديد من المتكلمين تجاربهم الإيجابية المتعلقة بمشاركتهم في آلية استعراض التنفيذ. وسلط أحد المتكلمين الضوء على أهمية التعاون الدولي في إطار الدور التنسيقي المحوري الذي يضطلع به المكتب، استناداً إلى الاتفاقية التي هي الصك القانوني العالمي الوحيد الذي يتضمن مجموعة كاملة من التدابير الشاملة لمكافحة الفساد. وأبدي تأييداً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتشغيل الآلية، وهي طابعها الحكومي الدولي والتقني والشفاف والشامل والحيادي وغير الجزائي. وأشار المتكلم إلى أن الآلية أثبتت مع مرور الوقت نجاحها وأنها أداة موثوقة لتقييم التقدم المحرز، واستبانة الممارسات الفضلى والتحديات الناشئة في سياق تنفيذ الاتفاقية. وتسهم الآلية في الإصلاحات التشريعية والمؤسسية على الصعيد الوطني، وتعزز التعاون في مجال مكافحة الفساد بين مختلف الهيئات المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في بلدان مختلفة.

١٦- وبالإشارة إلى الآلية، ذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي بذل جهود في سياق الاستعراضات القطرية لضمان أن تكون التوصيات متسقة مع أحكام الاتفاقية وألا تتجاوز مقتضياتها. ولهذا أهمية خاصة في مرحلة متابعة الآلية، حيث يضمن عدم إلزام الدول بتنفيذ مثل تلك التوصيات. وذكر بعض المتكلمين أنه ينبغي النظر، في إطار أي متابعة للآلية، عند استعراض تنفيذ التوصيات، في مدى توافر المساعدة التقنية المقدمة.

١٧- وشدد أحد المتكلمين على أهمية التوصل إلى فهم مشترك لأحكام الاتفاقية، وذكر أن أحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية هو مساعدة الدول الأطراف على تنفيذها بفعالية أكبر، تماشياً مع المادة ٦٣ منها. وأشار المتكلم إلى التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد حكومته، والتي شكلت عائقاً تقنياً خطيراً في سياق تنفيذ التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الفساد في بلده، وهو ما يتعارض بدوره مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

١٨- وأبلغ بعض المتكلمين عن التدابير التي اتخذتها بلدانهم لضمان الشفافية في عملية الاستعراض، بوسائل منها نشر ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية وتقارير الاستعراضات القطرية على الموقع الشبكي للمكتب، وإجراء مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية.

١٩- وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للمكتب لما يقدمه من دعم ومساعدة تقنية، وأشاروا أيضاً، في هذا الصدد، إلى أن هذه المساعدة التقنية تتيح تنفيذ الاتفاقية على نحو أكثر فعالية. وأشار بعض المتكلمين مع التقدير إلى الأعمال المضطلع بها والمساعدة التقنية المقدمة إلى بلدانهم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والشركاء الإنمائيين على صعيد ثنائي في مجال التنمية بهدف تعزيز جهودهم في مجال مكافحة الفساد. وأعرب عن تقدير خاص للمكتب ومبادرة "ستار" لقيامهما بتنمية المعارف التراكمية ووضع الأدوات العملية اللازمة لمكافحة الفساد.

٢٠- وأكد على أهمية الإرادة السياسية في التصدي لإفلات مرتكبي جرائم الفساد من العقاب، وتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، فضلاً عن خطط التنمية الوطنية.